I. مقدمة

ارتفع إجمالي الإنفاق على بند المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها، والذي يتضمن بشكل رئيسي الرواتب والأجور الأساسية إضافة إلى التعويضات والتقديمات الاجتماعية ومدفوعات أخرى، بقيمة ١٨٨ مليار ليرة (٥ في المائة)، وذلك من ٣،٤٩١ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣ إلى ٣،٦٧٩ مليار ليرة في كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٤. إن أبرز الأسباب وراء هذا الإرتفاع تكمن في (أ) ارتفاع دفعات مخصصات الرواتب والأجور الأساسية لصالح السلك العسكري بقيمة ٨٧ مليار ليرة، (ب) زيادة بقيمة ٦٢ مليار ليرة في المبالغ المسددة كاشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة، إضاقة إلى (ج) ارتفاع دفعات التقديمات الإجتماعية لصالح السلك العسكري بقيمة ٤٣ مليار ليرة. قابل هذا الارتفاع في الفئات المذكورة أعلاه انخفاض بقيمة ٥ مليار ليرة في التعويضات.

وتشكل الرواتب والأجور وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع الإنفاق الأولي، حيث سجلت نسبة ٢٨ في المائة من مجموع النفقات الأولية خلال كانون الثاني– تشرين الأول من العام ٢٠١٣، وارتفعت إلى ٣٢ في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول من العام ٢٠١٤. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الانفاق الأولي خلال الفترة المذكورة.

الرسم البياني ١: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣ وكانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٤

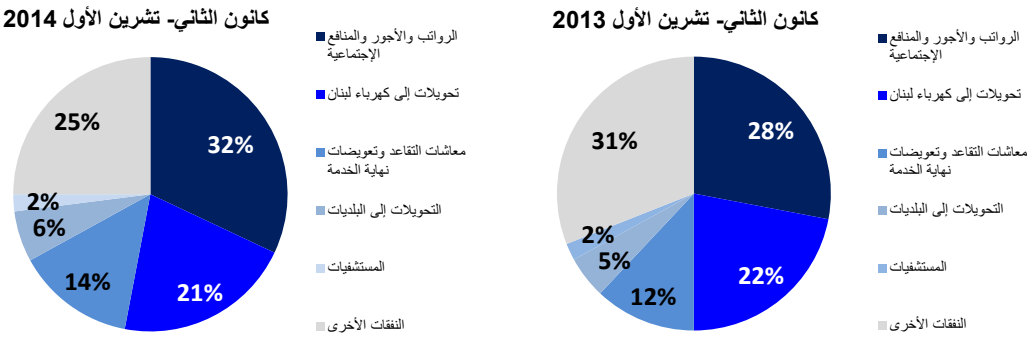

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات المخصصة للمستشفيات، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول ١: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني– تشرين الأول من العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		التعويضات /٤		التقديمات الاجتماعية /٥		نفقات أخرى /٦		إجمالي نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها	
	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٤
الجهاز العسكري	**1,629**	**1,716**	**65**	**68**	**468**	**511**	**2**	**2**	**2,164**	**2,298**
الجيش	1,039	1,094	40	42	298	307	0	0	1,377	1,443
قوى الأمن الداخلي	473	488	20	21	135	160	0	0	628	669
قوى الأمن العام	89	104	3	3	26	34	1	1	120	142
قوى أمن الدولة	28	30	3	3	8	10	0	0	39	44
الجهاز التربوي	**693**	**686**	**52**	**44**	**0**	**0**	**0**	**17**	**745**	**747**
الجهاز المدني /١	**289**	**281**	**56**	**56**	**3**	**4**	**31**	**34**	**380**	**375**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /٢							**164**	**226**	**164**	**226**
الجمارك /٣									**37**	**28**
إجمالي الإنفاق	**2,612**	**2,684**	**173**	**168**	**471**	**515**	**197**	**280**	**3,491**	**3,679**

(١) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(٢) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(٣) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(٤) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردیات الضرائب).
(٥) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(٦) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (١) دفعات المكافآت (٢) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(٣) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

II. تفصيل الرواتب والأجور وملحقاتها

من إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب والأجور الأساسية ٢،٦٨٤ مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٤ مقارنةً مع مبلغ ٢،٦١٢ مليار ليرة المدفوع خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٣، أي بارتفاع قدره ٧٢ مليار ليرة (٣ في المائة). وقد نتجت الزيادة الأخيرة عن ارتفاع رواتب وأجور السلك العسكري بقيمة ٨٧ مليار ليرة (٥ في المائة)، مقابل انخفاض في رواتب وأجور كل من الجهازين المدني والتربوي بقيمة ٨ مليار ليرة (٣ في المائة) و٧ مليار ليرة (١ في المائة) على التوالي.

A.II. *مخصصات رواتب وأجور السلك العسكري*

يأتي الارتفاع السنوي البالغ ٥ في المائة في مخصصات الرواتب والأجور الأساسية للسلك العسكري بشكل رئيسي نتيجة (أ) زيادة المدفوعات لصالح العناصر الدائمين في كل من الجيش بقيمة ٣٥ مليار ليرة، قوى الأمن العام بقيمة ١٣ مليار ليرة وقوى الأمن الداخلي بقيمة ٧ مليار ليرة نتيجة تجنيد عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين، (ب) ارتفاع قيمة تعويضات البعثات خارج لبنان والتدريب بحوالي ١٥ مليار ليرة، و(ج) الزيادة في رواتب كل من المتمرنين والمتعاقدين بقيمة ٦ مليار ليرة و٥ مليار ليرة على التوالي.

B.II. *مخصصات رواتب وأجور السلك المدني*

انخفضت الدفعات لصالح السلك المدني بحوالي ٨ مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٤ مقارنةً بالفترة نفسها من العام ٢٠١٣. من منظار توزيع الرواتب والاجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى من إجمالي الرواتب والاجور للسلك المدني وقد بلغت ٢٠ في المائة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٤، تليها وزارة العدل مع نسبة ١٨ في المائة ومجلس النواب الذي يشكل نسبة ١٠ في المائة من إجمالي رواتب السلك المدني *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم ٢)*.

في التفاصيل، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الانخفاض الابرز بنسبة ٨ في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٤، بشكل أساسي من جراء تراجع مدفوعات رواتب الدبلوماسيين في البعثات خارج لبنان بقيمة ٥ مليار ليرة. ويأتي ذلك نتيجة تراجع مدفوعات الفروقات حيث كانت قد بلغت ١٩ مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣، مقارنة مع مبلغ ٩ مليار ليرة فقط خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٤.

جدول ٢: المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها للسلك المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– تشرين الأول من العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤

(مليون ليرة)	ك٢ـ ت١ ٢٠١٣	ك٢ـ ت١ ٢٠١٤	نسبة التغير ٢٠١٣/٢٠١٤
وزارة الخارجية والمغتربين	61,011	56,319	-7.7%
وزارة العدل	49,621	51,799	4.4%
مجلس النواب	26,653	26,954	1.1%
رئاسة مجلس الوزراء	24,899	24,091	-3.2%
وزارة المالية	24,527	23,967	-2.3%
وزارة الصحة العامة	18,687	17,632	-5.6%
وزارة الاشغال والنقل	14,894	14,146	-5.0%
وزارة الزراعة	11,942	11,539	-3.4%
وزارة الدفاع	9,598	8,945	-6.8%
وزارة الداخلية	8,845	8,495	-4.0%
اخرى	38,737	37,347	-3.6%
المجموع	**289,414**	**281,234**	**-2.8%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

C.II. *مخصصات الرواتب والاجور للسلك التربوي*

انخفضت الدفعات لصالح السلك التربوي بقيمة ٧ مليار ليرة مقارنةً مع فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣. وجاء هذا التراجع بنسبة ١ في المائة نتيجة ما يلي:

- انخفاض بقيمة ١١ مليار ليرة في الرواتب والأجور الأساسية لأساتذة التعليم الابتدائي، نتيجة تراجع عدد أساتذة تلك الفئة خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٤ مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١٣.
- تدني في دفعات الرواتب والأجور الأساسية للأساتذة المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة ٧ مليار ليرة، نتيجة التفاوت في توقيت الدفعات.

قابل الانخفاض المذكور أعلاه ارتفاع بقيمة ٩ مليار ليرة في الرواتب والأجور الأساسية للأساتذة المتعاقدين في المديرية العامة للتربية، وذلك نتيجة الزيادة في عدد الأساتذة المتعاقدين في فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٤ مقارنة مع الفترة نفسها من العام ٢٠١٣.

III. التقديمات الاجتماعية

ارتفعت التقديمات الاجتماعية بنسبة ٩ في المائة (٤٣ مليار ليرة) لتسجل ٥١٥ مليار ليرة في فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٤، عاكسةً الارتفاع في التقديمات الاجتماعية لصالح السلك العسكري. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة في الدفعات لقوى الامن الداخلي بقيمة ٢٥ مليار ليرة، بالاضافة إلى الزيادة في التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش وقوى الامن العام بقيمة ٨ مليار ليرة لكل منهما.

وبالتفصيل، جاء الارتفاع في التقديمات المخصصة لقوى الأمن الداخلي نتيجة (أ) الارتفاع في منح التعليم بقيمة ١٠ مليار ليرة، (ب) الزيادة في التقديمات الاجتماعية بقيمة ٧ مليار ليرة، إضافةً إلى (ج) زيادة بقيمة ٤ مليار ليرة في نفقات الاستشفاء.

أما الزيادة في التقديمات لصالح الجيش بقيمة ٨ مليار ليرة مع نهاية تشرين الأول ٢٠١٤، فقد جاءت نتيجة الارتفاع في كل من نفقات الاستشفاء بقيمة ١١ مليار ليرة ومنح الزواج بقيمة ٥ مليار ليرة. قابل هذه الزيادات انخفاض في تقديمات المرض والأمومة بقيمة ١٠ مليار ليرة.

كذلك، ارتفعت التقديمات المخصصة لصالح قوى الأمن العام بقيمة ٨ مليار ليرة نتيجة الزيادة في منح التعليم بقيمة ٤ مليار ليرة، والمرض والأمومة بقيمة ٢ مليار ليرة.

IV. اشتراك الدولة والمساهمة لصالح تعاونية موظفي الدولة

انخفضت اشتراكات ومساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة ٦٢ مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٤، لتصل إلى ٢٢٦ مليار ليرة ومنها مبلغ ١٢٤ مليار ليرة عبارة عن مدفوعات عائدة للعام ٢٠١٣. تجدر الاشارة إلى أن خلال مساهمات واشتراكات الدولة سجلت ١٦٤ مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٣، ومنها مبلغ ٥٩ مليار ليرة يعود لدفعات متعلقة بالعام ٢٠١٢.

V. المدفوعات العائدة إلى الجمارك

شهدت المدفوعات العائدة إلى الجمارك انخفاضاً بحوالي ٢٣ في المائة (٩ مليار ليرة) خلال فترة كانون الثاني– تشرين الأول ٢٠١٤ مقارنةً بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٣. يعود سبب هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى التفاوت في توقيت الدفعات، حيث لم يتم تسديد أية مبالغ خلال شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٤.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٧/٨
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE